مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الثامن / العدد الأول
جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010–2020)

Evaluating Public Revenue Policy in Algeria and its Role in Consolidating Economic Growth Standard Analytical Study for The Period (2010-2020)

د.عزالدين بن شرشار [1]*

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، الجزائر،
bencherchar.azzeddine@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/10 تاريخ قبول النشر: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ومدى مساهمتها في توطيد النمو الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج الدراسة ارتباط سياسة الإيرادات العامة بتقلبات أسعار النفط، وهو ما يفسر إتباع سياسة مالية توسعية وأحيانا أخرى تقشفية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة والعكس، وبالتالي يزداد معدل النمو ويتقلص العجز والعكس بالعكس وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين تغيرات أسعار النفط.

كما توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن 93,73% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بالتغير في الإيرادات العامة مجتمعة، إيرادات المحروقات (الجباية البترولية)، إيرادات خارج المحروقات (الجباية العادية) والإيرادات غير الجبائية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإيرادات العامة، الإيرادات الجبائية، الإيرادات غير الجبائية، الجباية البترولية، الناتج المحلي الإجمالي، توطيد النمو الاقتصادي.

تصنيف **JEL** : H71, H26.

* **المؤلف المرسل:** عزالدين بن شرشار

Abstract:

This study aims to assess the public revenue policy in Algeria and the extent of its contribution to the consolidation of economic growth, as the results of the study showed that the public revenue policy is linked to oil price fluctuations, which explains the adopt of an expansionary fiscal policy and other times a policy of austerity, with an increase in public spending and lower taxes imposed and vice versa, which leads to an increase in the rate of growth and shrinking the deficit and vice versa. Thus, the Algerian economy remains subject to changes in oil prices.

We also found, through our study, that 93.73% of the change in GDP can be explained by the change in public revenues combined, oil revenues (petroleum collection), non-fuel revenues (regular collection) and non-tax revenues.

Keywords: Public Revenue Policy, Tax Revenues, Non-Tax Revenues, Oil Collection, Gross Domestic Product, Consolidating Economic Growth.
Jel Classification Codes: H26, H71.

1. مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره المعيار الأول في تصنيف دول العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، فهو يمثل المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية العامة لأي دولة، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة إلى تحسن الدخول، الاستهلاك، الاستثمار والتشغيل وهو ما ينعكس بالإيجاب على المستوى المعيشي للأفراد.

ومع الاهتمام المتزايد بفعالية السياسة المالية في دعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، سعت الجزائر لاستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية في دعم البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي، إلا أن اعتماد اقتصاد الجزائر على الموارد البترولية كمصدر رئيسي لتمويل خزينتها، قد يجعلها تكيف سياسة الإيرادات العامة وفق ما تشهده أسعار البترول من تقلبات وما تحققه من إيرادات المحروقات.

1.1. إشكالية الدراسة

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة العديد من أدوات سياسة الإيرادات العامة، والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية، مشكل البطالة ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة سياسة الايرادات العامة في تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد وتوطيد النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

كما تبرز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بتوطيد النمو الاقتصادي وما مضمون برامجه التنموية في الجزائر؟
- إلى أي مدى استطاعت سياسة الايرادات العامة في الجزائر تنفيذ الخطط التنموية بالكفاءة والفعالية المطلوبة، وتحقيق النمو الاقتصادي؟
- هل تشكل التبعية إزاء التغيرات أسعار النفط عائقا أمام سياسة الايرادات العامة في توطيد النمو الاقتصادي بالجزائر؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنحاول اختبار جملة من الفرضيات صيغت على النحو:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ايرادات المحروقات (الجباية البترولية) (RDH) و الناتج المحلي الاجمالي (PIB).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات خارج المحروقات–إيرادات جبائية (الجباية العادية) (RHH_{RF}) والناتج المحلي الإجمالي (PIB).
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات خارج المحروقات–إيرادات غير جبائية (RHH_{RNF}) والناتج المحلي الإجمالي(PIB) .

3.1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة، وباعتبارها دولة ريعية تعتمد مداخيلها

على إيرادات المحروقات بصفة رئيسية، فسياسة الإيرادات العامة هي القناة الرئيسية التي تتدخل الدولة من خلالها للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق مستويات أفضل للنمو.

وعليه يكتسي دور سياسة الإيرادات العامة في توطيد النمو الاقتصادي أهمية كبيرة، فهي تؤثر في مستويات التوظيف، الادخار، الاستيراد والتصدير، الإنتاج والاستهلاك والمستوى العام للأسعار، حيث تحدد السلطات المالية هدفا ماليا للموازنة العامة لتحقيق أهدافا عامة اقتصادية واجتماعية، ويكون للسياسة المالية في الإنفاق والاقتطاع الأثر الكبير في تحقيق الغرض من الموازنة.

4.1. منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا المنهج الوصفي في عرض البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي في الجزائر، كما اعتمدنا أيضا المنهج التحليلي في دراسة وتحليل مكونات سياسة الايرادات العامة في الجزائر وتقييم مساهمتها في النمو الاقتصادي، مستخدمين في ذلك جملة من الأدوات التحليلية والرياضية كمعادلات الاتجاه العام ومختلف الأدوات الإحصائية كمعامل التحديد(R^2)، إحصائية Student (t-Statistic) وإحصائية Fisher (F-Statistic)، التي حصلنا عليها باستخدام البرنامج الاحصائي E-VIEWS.

2. البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد النمو الاقتصادي في الجزائر العديد من المراحل، وخلال كل مرحلة كانت هناك جهود وبرامج من طرف الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة، وعليه سنحاول التطرق لمختلف البرامج التنموية لتوطيد النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحليل وتقييم مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020).

1.2. توطيد النمو الاقتصادي، البرنامج الخماسي الثاني(2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عام 2001، وقد قدرت قيمته الإجمالية بـ 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل على شقين اثنين هما: (شراف عقون وآخرون، 2018، ص.201)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار.

وقد نصت عليه المادة 70 من القانون 09-09 والذي تضمن قانون المالية لسنة 2010 بأن يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 134-302 تحت عنوان "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014"، كما نصت نفس المادة على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، وتقيد في باب النفقات كل النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 (المادة 70 من القانون09-09، 2009، ص.25).

ويرتكز مضمون توطيد النمو الاقتصادي، البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)على خمس محاور هي التنمية البشرية، المنشآت القاعدية، برامج دعم التنمية الاقتصادية، إنشاء مناصب شغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 1: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

البرنامج	المبلغ المخصص (مليار دج)	النسبة المئوية %
1- التنمية البشرية	**10116**	45,12
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
-السكن.	3700	
-الصحة.	619	
-المياه.	2000	
- باقي القطاعات (شباب ورياضة، شؤون دينية، اتصال، ثقافة، قطاع المجاهدين، التضامن الوطني)	1899	
2- المنشآت القاعدية	**8200**	36,58
-الأشغال العمومية.	3100	
-النقل.	2800	
-خدمات الجماعات المحلية.	1800	
-تهيئة الإقليم والبيئة.	500	
3- برامج دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	

-الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	15,61
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	150	
-التنمية الصناعية	2000	
4- إنشاء مناصب شغل	**350**	1,5
5- تطوير اقتصاد المعرفة.	**250**	1,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بيان مجلس الوزراء، 2010).

انطلاقا من الجدول أعلاه سنحاول عرض مضمون البرنامج ومحاوره على النحو التالي: (بيان مجلس الوزراء، 2010)

- **دعم التنمية البشرية**

حيث خصص لهذا المحور مبلغ 10116 وهذا يدل على اهتمام الدولة برفاهية السكان وتحسين ظروف معيشتهم، بالإضافة إلى ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة ويظهر ذلك جليا من خلال إنجاز المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية، الاهتمام بمجال الصحة من خلال إنشاء مستشفيات عمومية وتحديث الأجهزة الطبية، أما قطاع السكن فالمبلغ المخصص له من أجل دعم وتجهيز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، أما باقي القطاعات التي خصص لها مبلغ 1899 مليار دينار جزائري فهي من أجل الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة بإنشاء مركبات رياضية، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء المسارح وغيرها، والنهوض بقطاع الاتصال من خلال تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية، الاهتمام بالشؤون الدينية والأوقاف من خال بناء مساجد ومراكز ثقافية إسلامية وترميم المساجد القديمة، العناية بقطاع المجاهدين من خلال تأهيل المواقع التاريخية وإنشاء المتاحف والمركبات التاريخية.

- **الاهتمام بالمنشآت القاعدية**

حيث خصص لهذا المحور مبلغ 8200 مليار دينار جزائري، منها أزيد من 3100 مليار دج موجهن لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات (إتمام الطريق السيار شرق-غرب، إنجاز طرق جديدة)، إنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري، القيام بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز 3 مطارات، كما تم تخصيص أزيد من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات،

كما تم تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

- **برامج دعم النمو**

خصصت له الدولة مبلغ 8200 مليار دج أي ما يعادل نسبته 15,61% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي، مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة والمتوسطة ودعم تأهيلها بتيسير القروض، والنهوض بالقطاع الصناعي من خلال دعمه بالقروض الميسرة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

- **اهتمام الدولة بمكافحة البطالة**

حيث خصص لهذا المحور 350 مليار دج بهدف إنشاء مناصب شغل من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

- **الاهتمام باقتصاد المعرفة**

خصص برنامج 2010-2014 لتطوير هذا القطاع 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل منظومة التعليم وفي المرافق العمومية.

2.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني (2015-2019)

نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-205 والذي تضمن قانون المالية لسنة 2015، بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، كما نصت المادة 4 من نفس المرسوم أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، بينما في باب النفقات كل النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 (المرسوم التنفيذي رقم 15-205، 2015، ص.17).

ويشمل هذا المخطط على عدة أهداف تمس عدة مجالات نلخصها على النحو التالي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء، الكهرباء والغاز...إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.
- استحداث مناصب شغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- العناية أكثر خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تحقيق نسبة مئوية للنمو الاقتصادي قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين (هدى بن محمد، 2020، ص.51).

لكن مع حلول عام 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار جزائري، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف كانت تطمح لها البرامج خاصة ما تعلق منها بالنمو والتشغيل (زكرياء مسعودي، 2017، ص.221).

3.2. تحليل وتقييم مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)

اتبعت الجزائر سياسة تنموية خلال الفترة (2010-2020) سبق وأن اعتمدتها في العشر سنوات السابقة، والتي تجسدت في البرامج الحكومية التي خصصت لها مبالغ ضخمة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

للبلاد، وقد كان لهذه المخططات والبرامج الاقتصادية المطبقة كل التأثير على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بالإضافة إلى معدل النمو بقطاع المحروقات وبالقطاعات الأخرى خارجه.

الجدول 2: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,7
معدل النمو بقطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6,0	-0,6	0,2
معدل النمو بالقطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	6,3	6,1	7,1	7,3	5,6	5,0
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	//
معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	3,3	1,6	1.4	0,8	-5,5	//
معدل النمو بقطاع المحروقات	7,7	-3,0	-6,4	-4,9	/	//
معدل النمو بالقطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	2,3	2,6	3,3	2,4	/	//

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

* بيانات الفترة (2010-2017)، (بنك الجزائر، 2013، 2017).

* بيانات الفترة (2018، 2019)، (الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في تذبذب، حيث كان تباطؤ معدل النمو جليا عام 2011 حيث بلغ 2,8% مقابل 3,6% عام 2010، وذلك بسبب الركود المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض طفيف في معدل النمو خارج المحروقات، أما عام 2012 فقد شهدت انتعاشا للنمو الاقتصادي حيث سجل 3,3% بسبب نمو اقتصادي للقطاعات خارج المحروقات في حين ظل النمو في قطاع المحروقات شبه مستقر، ليعود عام 2013 وينخفض إلى 2,8% ويعود سبب الانخفاض لركود كبير

في قطاع المحروقات رغم أن كل القطاعات الأخرى حققت نموا إيجابيا، وفي عام 2014 عاد معدل النمو للارتفاع فسجل 3,8% مع تسجيل ارتفاع في معدلات نمو قطاع المحروقات وانخفاض طفيف في نمو باقي القطاعات، ومع تواصل انتعاش نشاط قطاع المحروقات بينما تراجع نمو إجمالي الناتج خارج المحروقات حافظ معدل النمو الاقتصادي على شبه استقراره عام 2015 مقارنة بعام 2014، ليعود معدل النمو الاقتصادي للانخفاض عام 2016 حيث بلغ 3,3% مع توسع قطاع المحروقات بمعدل نمو 7,7% مقابل 0,2% عام 2015، بينما عرفت وتيرة التوسع في القطاعات خارج المحروقات تراجعا إلى 2,3% (5% عام 2015)، ليتراجع بعدها معدل النمو إلى 1,6% عام 2017 بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات في حين اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا إلى 2,6% (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص.14)، ليتواصل الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي عام 2018 حيث سجلت 1,4% كمعدل نمو رغم النمو الذي حققته القطاعات خارج المحروقات التي أصبحت 3,3% إلا أنها لم تعوض الانخفاض الذي طرأ على نمو قطاع المحروقات، ليتواصل الانخفاض عام 2019 حيث انخفض معدل النمو إلى 0,8% مع ارتفاع طفيف في نمو المحروقات وانخفاض في القطاعات الأخرى خارج المحروقات (ONS, 2019) ، والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل 1: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2020)

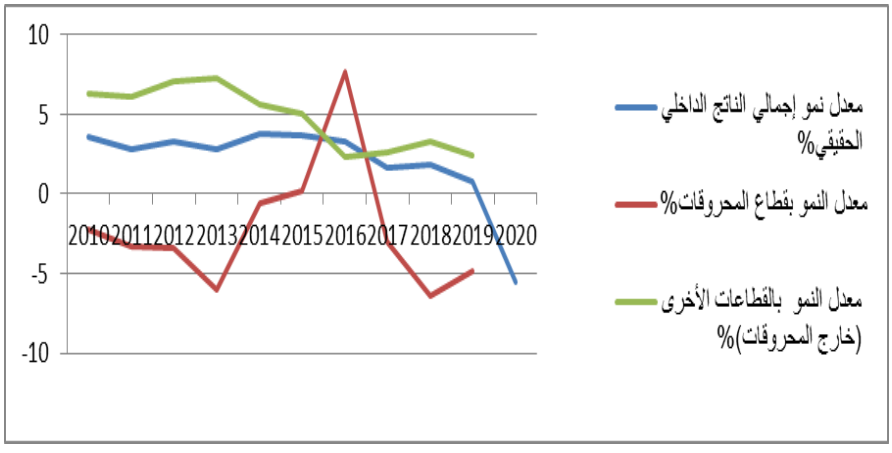

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 2.

3. دراسة تحليلية لمكونات سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ومساهمتها في توطيد النمو الاقتصادي

تولي الجزائر كباقي الدول النامية أهمية كبيرة لسياسة الإيرادات العامة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال تكييفها بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة، والاعتماد عليها كقناة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما يقودنا إلى اعتماد دراسة تحليلية لمكونات سياسة الايرادات العامة في الجزائر وتقييم مساهمتها في توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2020).

1.3. تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

شهدت إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر تزايدا ملحوظا إذ بلغت 6339,3 مليار دج عام 2012 مقارنة بالعام 2010 إذ بلغت 4392,9 مليار دج، لتشهد بعدها عام 2013 إجمالي الإيرادات العامة انخفاضا بنسبة 6,02% حيث سجلت 5957,5 مليار دج، رغم الارتفاع في الإيرادات العادية (الجبائية) بـ 6,41%، أي من 1908,6 مليار دج عام 2012 إلى 2031,0 مليار دج عام 2013، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن كاف لتعويض الانخفاض الذي شهدته إيرادات الجباية البترولية إذ بلغت هذه الأخيرة 3678,1 مليار دج عام 2013 مقابل 4184,3 مليار دج عام 2012، ليستمر الانخفاض ليبلغ حده الأدنى 5103,1 مليار دج عام 2015، لتشهد بعدها إجمالي الإيرادات العامة تزايدا ملحوظا ليستمر الارتفاع ليبلغ حده الأقصى 6714,2 مليار دج عام 2018 ويرجع ذلك لارتفاع كل من الجباية البترولية والإيرادات العادية (الجبائية) نتيجة لارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي بسبب تحسن الأجور وكذلك ارتفاع الضريبة على أرباح الشركات بسبب زيادة حجم الاستثمارات. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات خارج المحروقات		إيرادات المحروقات (الجباية البترولية)
		ايرادات جبائية	إيرادات غير جبائية	
2010	4392,9	1298,0	189,8	2905,0
2011	5790,1	1527,1	283,3	3979,7
2012	6339,3	1908,6	246,4	4184,3
2013	5957,5	2031,0	248,4	3678,1
2014	5738,4	2091,4	258,5	3388,4
2015	5103,1	2354,7	374,9	2373,5
2016	5110,1	2482,2	846,8	1781,1
2017	6182,8	2663,1	1147,2	2372,5
2018	6714,2	3033,0	105,0	2776,2
2019	6507,9	3041,4	152,0	2714,4
2020	6289,7	3046,8	209,5	2200,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2013، 2017)، (قانون المالية، 2018، 2019، 2020).

وعليه فإنه على الرغم من الانخفاض الكبير المسجل على الإيرادات غير الجبائية والذي بلغ حده الأدنى 105,0 مليار دج، لتتراجع مرة أخرى إجمالي الإيرادات العامة إلى 6289,7 مليار دج عام 2020 ويعود السبب في ذلك لانخفاض الجباية البترولية بمقدار 575,9 مليار دج مقارنة بما كانت عليه عام 2018، حيث أن هذا الانخفاض لم يكن كافيا لتغطيته الارتفاع المتزايد في الايرادات غير الجبائية والمقدر بـ 100% في مقابل شبه الاستقرار في الإيرادات العادية (الجبائية)، والشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

الشكل 2: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2020)

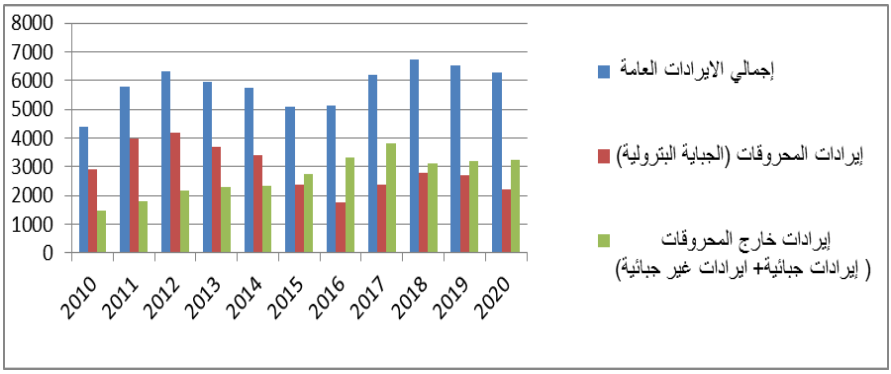

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 3.

من خلال استقراء الجدول والشكل أعلاه نلاحظ سيطرة وهيمنة إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) على الايرادات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من العام 2010 إلى العام 2014، لتحل محلها بداية من العام 2015 الجباية العادية، ويرجع هذا لعدة عوامل والتي منها:

- كثرة الإعفاءات الضريبية والامتيازات أو التخفيضات الدافعة إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما أدى إلى اللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا بسبب المزايا التي يسعى الكثير للاستفادة منها؛
- اللجوء نحو التهرب الضريبي بسبب كثرة القطاعات الموازية، وضعف تأهيل الإدارة الضريبة؛
- تطور حصيلة الجباية البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

2.3. تقييم مساهمة الايرادات العامة في توطيد النمو الاقتصادي بالجزائر

تولي الجزائر كباقي الدول النامية أهمية كبيرة لسياسة الايرادات العامة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، من خلال تكييفها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة، وهو ما يقودنا إلى اعتماد دراسة تحليلية لمكونات سياسة الايرادات العامة ومساهمتها في دعم النمو الاقتصادي معتمدين في ذلك على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

1.2.3. مساهمة ايرادات المحروقات (الجباية البترولية) في الناتج المحلي الإجمالي

تتكون الإيرادات العامة في الجزائر أساسا من إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) والمرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما يسمح لها بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة بالإيرادات خارج المحروقات، وهو ما سنحاول توضيحه بالجدول الموالي.

الجدول 4: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات (الجباية البترولية)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة إجمالي الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	4392,9	2905,0	11991,6	36,63	24,22
2011	5790,1	3979,7	14526,6	39,85	27,39
2012	6339,3	4184,3	16115,4	39,33	25,96
2013	5957,5	3678,1	16647,9	35,78	22,09
2014	5738,4	3388,4	17228,6	33,30	19,66
2015	5103,1	2373,5	16702,1	30,55	14,21
2016	5110,1	1781,1	17406,8	29,35	10,23
2017	6182,8	2372,5	18906,6	32,70	12,54
2018	6714,2	2776,2	20452,3	32,82	13,57
2019	6507,9	2714,4	20428.3	31,85	13,28
2020	6289,7	2200,3	18300,0	34,36	12,02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2013، 2017)، (قانون المالية، 2018، 2019، 2020).

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت أقصى حد لها وهو 39,85% عام 2011 وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية أين سجلت هي أيضا من العام نفسه أعلى نسبة لها إلى الناتج

المحلي الإجمالي 27,39%، لتحافظ بعدها نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي على استقرارها حيث سجلت نسبة 39,33% عام 2012، ويرجع السبب في ذلك إلى تزامن ارتفاع كل من إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

أما عن الفترة الممتدة من العام 2013 إلى غاية العام 2016 فقد شهدت كل من نسبة مساهمة إجمالي الإيرادات العامة والجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي سلسلة من الانخفاضات، لتسجل أدنى حد لها 29,35% و10,23% على الترتيب عام 2016، في ظرف اتسم بارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي إلا أن تدهور أسعار البترول خلال هذه الفترة ترتب عنه انخفاض الإيرادات المحققة من الجباية البترولية والتي تعتبر المهيمن والمسيطر الرئيسي على الإيرادات العامة في الجزائر، فانخفضت نسبة هذا الأخيرة (الجباية البترولية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتسجل بعدها نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا محسوسا لتبلغ 34,36% من التدفق السنوي للثروة المنتجة عام 2020 وذلك بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، أين بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي 12,02%.

وعليه يمكن القول أن الجباية البترولية قد غطت الجزء الأكبر من مساهمة إجمالي الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار ايرادات الجباية البترولية مرتبطة أساسا بتقلبات أسعار النفط العالمية، فإنه لا يمكن اعتمادها في رسم السياسة الاقتصادية للدولة والتأثير في النشاط الاقتصادي لرفع معدلات النمو، وبالتالي فتدخل الدولة يكون عن طريق الجباية العادية (مسعود دراوسي، 2005، ص ص.370.369).

2.2.3. مساهمة ايرادات خارج المحروقات (الجباية العادية) في الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر الجباية العادية مصدر تمويل داخلي مهم تعتمد عليه الدولة في تغطية نفقاتها، كما أنها من الأدوات والمرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف الدولة وسياساتها التنموية، وعليه سنحاول من خلال الجدول الموالي تقييم مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 5: مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة(2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات خارج المحروقات (الجباية العادية)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	4392,9	1298,0	11991,6	36,63	10,82
2011	5790,1	1527,1	14526,6	39,85	10,51
2012	6339,3	1908,6	16115,4	39,33	11,84
2013	5957,5	2031,0	16647,9	35,78	12,19
2014	5738,4	2091,4	17228,6	33,30	12,13
2015	5103,1	2354,7	16702,1	30,55	14,09
2016	5110,1	2482,2	17406,8	29,35	14,25
2017	6182,8	2663,1	18906,6	32,70	14,08
2018	6714,2	3033,0	20452,3	32,82	14,82
2019	6507,9	3041,4	20428,3	31,85	14,88
2020	6289,7	3046,8	18300,0	34,36	16,64

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بنك الجزائر، سنوات مختلفة)، (الديوان الوطني للإحصائيات).

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن تطور حصيلة نسبة مساهمة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت لها اتجاه تصاعدي تقريبا على طول فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 10,51% كحد أدنى لها عام 2011 و نسبة 16,64% كحد أقصى لها عام 2020 في فترة تميزت بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرجع سبب التزايد المستمر لهذه النسبة أساسا إلى الارتفاع الكبير في الضرائب المباشرة على المداخيل والأرباح، خصوصا على الأجور التي تقتطع من المصدر وذلك بعد خضوع الحكومة لمطالب العمال وزيادة أجورهم مما ساعد على اتساع الاقتطاع الضريبي المحقق من هذا الصنف، خاصة وأن ميزة الاقتطاع من المصدر تمنع من التهرب الضريبي، أما عام 2017 فقد

شهدت نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي انخفاضا طفيفا جدا حيث سجلت نسبة 14,08% مقابل 14,25% عام 2016، ويعود سبب هذا الانخفاض الطفيف إلى الارتفاع الضعيف في كل من الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات وتراجع في الإيرادات الجمركية، ورغم هذا بقيت نسبة مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي خلال هذا العام أكبر من مساهمة الجباية البترولية (12,54%) ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الإيرادات المحققة من المحروقات.

والملاحظ أن حجم حصيلة الجباية العادية تتناسب طردا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمة الجباية العادية في الناتج المحلي الإجمالي أقل مقارنة بمساهمة حصيلة الجباية البترولية، وذلك راجع للتهرب والغش الضريبي، وكذلك الإعفاءات والامتيازات المقدمة للعديد من القطاعات.

4. نموذج مقترح لقياس أثر الايرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

انطلاقا من هدف دراستنا هذه، سنحاول بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في وضع السياسات الاقتصادية لذلك.

1.4. فرضيات النموذج

اعتمدنا في بناء النموذج القياسي على اختبار جملة من الفرضيات والتي صيغت بالصيغة العدمية على النحو التالي:

H_{01}: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ايرادات المحروقات (الجباية البترولية) (RDH) الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

H_{02}: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية (الجباية العادية)) (RHH_{RF}) و الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

H_{03}: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات خارج المحروقات (إيرادات غير جبائية) (RHH_{RNF}) والناتج المحلي الإجمالي (PIB).

2.4. مجتمع الدراسة، عينتها، حدودها

تختلف طبيعة النظم الاقتصادية من دولة لأخرى، وبهذا لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون دراستنا على الاقتصاد الجزائري،

وبالتحديد تقييم سياسة الإيرادات العامة للدولة بمكوناتها وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق مستويات مقبولة للنمو، أما فيما يخص الإطار الزمني للدراسة فيشمل الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، الفترة التي تتوافق وفترة برامج توطيد النمو الاقتصادي.

3.4. مصادر جمع البيانات و أساليب تحليها إحصائيا

تم جمع البيانات اللازمة لإعداد نموذج الدراسة **(أنظر الجدول رقم 3 و4)** من خلال المصادر التالية:

- التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.
- التقارير السنوية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات.

أما عن أساليب تحليل البيانات إحصائيا، استخدمنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد في اختبار تأثير العوامل المستقلة (الإيرادات العامة) على العامل التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، كما استخدمنا أيضا الأساليب الإحصائية والمعبر عنها باختبارات الرتبة الأولى (First Test Ordre) في هذا النموذج، معتمدين في ذلك على تحليل التباين وذلك لاختبار كل من جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد واختبار وجود الدلالات الإحصائية لكل متغير من متغيرات النموذج المستقلة باستخدام كل من إحصائية (t- Student Statistic) وإحصائية Fisher (F-Statistic).

4.4. تعيين النموذج (تحديد الشكل الرياضي للنموذج والتعريف بمتغيراته)

انطلاقا من معادلة نموذج الانحدار الخطي المتعدد و المعبر عنها بالعلاقة التالية: (صالح تومي، 1999، ص.67)

$$Y_i = B_0 + B_1 X_{1i} + B_2 X_{2i} + ... + B_k X_{ki} + \varepsilon_i$$

يمكن التعريف بمتغيرات النموذج على النحو التالي:

- **المتغير التابع:** في إطار الإشكالية المطروحة حول كيفية تحديد المتغير الذي سنسعى لاستخدامه كمعبر حقيقي عن النمو الاقتصادي، يمكننا الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (PIB).
- **المتغيرات المستقلة:** نجد أن هذا النموذج قد جمع بين مختلف الإيرادات العامة كمتغيرات مستقلة يمكن الاعتماد عليها في تفسير النموذج والممثلة فيما يلي:

RDH: إيرادات المحروقات (الجباية البترولية).

RHH_{RF}: إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية (الجباية العادية)).

RHH_{RNF}: إيرادات خارج المحروقات (إيرادات غير جبائية).

أما عن ε_t فيمثل الخطأ العشوائي و الذي يعبر عن التغير العشوائي في الناتج المحلي الإجمالي وهذا نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

5.4. النموذج القياسي المقترح

من خلال هذا النموذج سنحاول إبراز آلية التأثير والعلاقة بين مختلف الإيرادات العامة (RDH، RHH_{RF}، RHH_{RNF}) والناتج المحلي الاجمالي (PIB) وهذا بإتباع الخطوات التالية: (Régis Bourbonnais, 2015, PP.54-68)

1.5.4. تقدير معادلة النموذج

بعد إجراء تقديرنا لمعادلة هذا النموذج إلى جانب اختبارات الرتبة الأولى والممثلة في معامل التحديد (R^2)، إحصائية Student (t-Statistic) وإحصائية Fisher (F- Statistic)، باستخدام برنامج Eviews، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول 6: نتائج التحليل الاحصائي

Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2108.563	1955.256	1.078407	0.3166
RDH	1.249889	0.363850	3.435174	0.0109
RHH_RF	4.706415	0.414812	11.34589	0.0000
RHH_RNF	1.272089	0.695370	1.829369	0.1100

R-squared	0.956164	Mean dependent var	17155.11
Adjusted R-squared	0.937377	S.D. dependent var	2472.789
S.E. of regression	618.8046	Akaike info criterion	15.96874
Sum squared resid	2680434.	Schwarz criterion	16.11343
Log likelihood	-83.82809	Hannan-Quinn criter.	15.87754
F-statistic	50.89536	Durbin-Watson stat	1.692829
Prob(F-statistic)	0.000040		

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews.

انطلاقا من الجدول فإن المعادلة التقديرية للنموذج صيغة على النحو التالي:

$$PIB_t = 2108,563 + 1,249\ RDH_t + 4,706\ RHH_{RF_t} + 1,272\ RHH_{RNF_t}$$

Std- Error (1955,256) (0,363850) (0,414812) (0,695370)

T-Statistic: (1, 078407) (3, 435174) (11, 34589) (1, 829369)

R- Squared (R^2) = 0,956164 Adjusted R- Squared (R^2)= 0,937377

F- Statistic = 50,89536

- إحصائية Student الجدولية ($t_{tab}=t_{7,\ 0,975}=2,365$).
- إحصائية Fisher الجدولية ($F_{tab}=F_{3\ ,\ 7,\ 0,95}=4,35$).

2.5.4. تقييم النموذج (تحليل النتائج و اختبار الفرضيات)

- **اختبار جودة التوفيق بواسطة معامل التحديد (R^2)**: Adjusted (R^2)= 0,9373 فهذا يعني أن 93,73 % من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بالتغير في مختلف الإيرادات العامة مجتمعة، إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) ، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية (الجباية العادية))، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات غير جبائية) والباقي يمكن تفسيره بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.
- **اختبار معنوية النموذج**

- **إيرادات المحروقات (الجباية البترولية):** لقد أثبت النموذج بوجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية (معنوية المعلمةB_1) بين مستوى إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) والناتج المحلي الاجمالي وهذا نتيجة أن $t_{calcul}=3,435>t_{tab}=2,365$ وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم(H_{01}) وقبول الفرضية البديلة (H_{11}) بمستوى ثقة 95% .
- **إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية):** لقد أثبت النموذج بوجود علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية (معنوية المعلمةB_2) بين إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية) والناتج المحلي الاجمالي نتيجة أن: $t_{calcul}=11,345>t_{tab}=2,365$ وهو ما يعني بعبارة أخرى رفض فرضية العدم(H_{02}) وقبول الفرضية البديلة (H_{12}) بمستوى ثقة 95%.
- **إيرادات خارج المحروقات(إيرادات غير جبائية):** لقد أثبت النموذج بوجود علاقة ارتباط إيجابية مع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (لا معنوية المعلمةB_3) بين إيرادات خارج المحروقات (إيرادات غير جبائية) والناتج المحلي الإجمالي، نتيجة أن: $t_{calcul}=1,829<t_{tab}=2,365$ وهو ما يعني بعبارة أخرى قبول فرضية العدم(H_{03}) ورفض الفرضية البديلة (H_{13}) بمستوى ثقة 95%.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

لقد أظهر الاختبار العام للدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار مدى ملائمته في تمثيل أو تفسير آلية التأثير والعلاقة بين مختلف الإيرادات العامة والممثلة في إيرادات

المحروقات (الجباية البترولية)، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية)، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات غير جبائية) والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن:

$F_{calcul}=50,89 > F_{tab}=4,35$ ، فهذا يعني أن النموذج معنوي ككل بدرجة ثقة 95%.

5. خاتمة

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعتمد على دعم وتحفيز نموها الاقتصادي من خلال سياسة الإيرادات العامة نظرا لضعف القطاع الخاص، من خلال توجيه أدواتها بما يخدم أهداف الدولة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ارتباط سياسة الإيرادات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط والإيرادات المحققة منه، وهذا ما يفسر إتباع سياسة مالية توسعية وأحيانا أخرى تقشفية.

1.5. النتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نورد أهمها في ما يلي:

- تبعية الموازنة إزاء تغيرات أسعار البترول (فهي رهين التغيرات الخارجية)، وهو ما أكدته نتائج الدراسة باعتبار إن اقتصاد الجزائر ريعي، فسياساتها المالية مرتبطة بإيرادات المحروقات، فبارتفاع أسعار البترول تتبع الدولة سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب المفروضة والعكس، وبالتالي يزداد معدل النمو ويتقلص العجز والعكس بالعكس وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية.
- عند معالجة أدوات السياسة المالية والممثلة أساسا في الإيرادات العامة تبين أن لها قدرة على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
- لا يعتبر العجز في ميزانية أي دولة خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته، من خلال البحث في تحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.
- توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن 93,73% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بالتغير في مختلف الإيرادات العامة مجتمعة (إيرادات

المحروقات (الجباية البترولية) ، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات جبائية)، إيرادات خارج المحروقات (إيرادات غير جبائية).

2.5. التوصيات

من منطلق ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها:

- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعة والفلاحة التي عرفت نسب مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة نشر الوعي الضريبي مع تطبيق سياسة صارمة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، باعتبارهما السبب في تواضع الحصيلة الضريبية.
- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية القوية.
- العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل الخزينة العمومية على غرار الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط، والتي تعتبر من الموارد الناضبة الآيلة للزوال.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.

6. قائمة المراجع

- شراف عقون وآخرون، (2018)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد2، عدد خاص، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- المادة 70من القانون09-09، يتضمن قانون المالية لسنة 2010، المؤرخ في 30ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة في31ديسمبر 2009.
- بيان مجلس الوزراء، قانون التنمية الخماسي2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010. من الموقع:

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf, (Consulté le 11/02/2021).

- المرسوم التنفيذي رقم 15-205، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المؤرخ في 27جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، الصادرة في 29 جويلية 2015.
- هدى بن محمد، (2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، جامعة قسنطينة2، الجزائر.
- زكرياء مسعودي، (2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة(2001-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2017)، التطور الاقتصادي والنقدي، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm, (Consulté le 24/02/2021)
- ONS, Rétrospective Statistique (2019), www.ons.dz, (consulté le 09/01/2021).
- قوانين المالية لسنوات (2018، 2019 و2020)من الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014, (Consulté le 05/03/2021)
- مسعود دراوسي، (2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990- 2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- صالح تومي، (1999)، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي -دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- Régis Bourbonnais, (2015), Econométrie- Cours et Exercices Corrigés, 9e Edition, Dunod, Paris.